ابن عائش عن رجل من اصحاب النبي ص و هذا يقتضي ثبوت
احدى الروايتين دون الاخرى اذ لم يختلفا في متنه وانما
اختلفا في صفة الاسناد فقد يقال الثانية اصح لان ابن
عائش ليس من بياض ولان احدى الروايتين فيها زيادة
والزيادة من الثقة مقبولة . وقد يقال الاولى اصح لان
رواتها عن خالد اكثر وقد رواه كذلك الاوزاعي وغيره
كما سيأتي ان شاء الله والاشبه ان الاضطراب في هذه
الرواية وقع من خالد نفسه وانه كان لا يذكر في اكثر
الروايات الا ابن عائش ولهذا لم يذكر ابو قلابة عنه الا ما يشبه
ابن عائش وبالجملة فاي الروايتين كانت هي المحفوظة صح الحديث
اذ تعارضهما اما ان يوجب صحة احدهما ايوجب الجمع بينهما وعلى
كل تقدير فالحديث محفوظ فاما طرحهما جميعا فانما يكون
اذا تعارض متنان متناقضان وكذلك قول ابي قلابة عن
ابن عباس اما ان يكون محفوظا او مصحفا ورواية يحيى ابن
ابي كثير عن زيد بن سلام عن ابن عائش لا تخالف رواية
خالد بن المجالد عنه بل توافقه وتعضده لان رواية
خالد تدل على انه كان لا يستوفي اسناده بل تارة يرسله
وتارة يذكر الصاحب فهذه الرواية ذكرت ما ذكروه
واستوفت الاسناد والمتن .

واما

واما ما ذكره ابن خزيمة من كون يحيى بن ابي كثير لم يسمع
فهذا لا يضر هنا لان غاية ما فيه ان يكون اخذه من كتاب
زيد بن سلام كما حكى عنه انه كان يحدث من كتاب ابي سلام
اما لمعرفته بخطه واما لان الذي اعطاه قال له هذا خطه
وهذا مما يزيد الحديث قوة حيث كان مكتوبا ولهذا كان سنا
ومتنه تاما في هذه الطريق يحمله دون الاخرى والاحتجاج
بالكتاب مثل هذا هو جائز كالاحتجاج بصحيفة عمرو ابن حزم
وصحيفة عبد الله بن عمرو التي رواها عمرو ابن شعيب كما
كان النبي ص يكتب كتبه الى الولاة فتقوم الحجة بذلك . وانما
يكن هذا حجة فمن المعلوم ان هذا الطريق يبين ان الحديث
عن ابن عائش اذ مثل هذه الطريق اذا ضمت الى طريق
خالد بن المجالد كان اقل احوال الحديث ان يكون حسنا اذ روى
من طريقين مختلفين ليس فيهما متهم بالكذب بل هذا
يوجب العلم عند كثير من الناس . ولهذا كان الائمة
يكتبون الشواهد والاعتبارات مالا يحتج به منفردا والذي
ذكر ابن خزيمة من انه لم يثبت طريق معين من هذه
الطرق هذا فيه نزاع بين اهل الحديث لكن اذا ضمت الطرق
بعضها الى بعض صدق بعضها بعضا فهذا مما لا نزاع فيه . لكن ابن خزيمة جرى على عادته انه لا يحتج الا باسناد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)